

التوصيات المتعلقة بالسياسات الصادرة عن الاجتماع الرابع عشر لمجموعة عمل الكومسيك للنقل والاتصالات

عقدت مجموعة عمل الكومسيك المعنية بالنقل والاتصالات اجتماعها الرابع عشر في 3 أكتوبر / تشرين الأول 2019 في أنقرة بتركيا تحت عنوان "إدارة مخاطر مشاريع نقل شراكات القطاع العام والخاص في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي". وقد أجرت مجموعة عمل النقل والاتصالات خلال الاجتماع مداولات بشأن توصيات السياسات المتعلقة بإدارة المخاطر في مشاريع نقل شراكات القطاع العام والخاص. وتمت صياغة توصيات السياسات بالأخذ بالاعتبار التقرير البحثي بعنوان " إدارة مخاطر مشاريع نقل شراكات القطاع العام والخاص في الدول الإسلامية" وردود الدول الأعضاء على الأسئلة المرسلة من قبل مكتب تنسيق الكومسيك المتعلقة بالسياسات. وتأتي توصيات السياسات كما يلي:

التوصية الأولى المتعلقة بالسياسات: تشجيع تطوير / تحسين الإطار القانوني عن طريق تبني التشريعات الملائمة لشراكة القطاع العام والخاص.

الأساس المنطقي:

يفضل تحديد مشاريع شراكة القطاع العام والخاص كجزء من عملية وضع خطط التنمية الوطنية المعنية واستراتيجية النقل. واستنادا إلى عدد مبادرات شراكة القطاع العام والخاص المنفذة أو المتوقع تنفيذها في إحدى الدول، يمكن تبني إطار تنظيمي ملائم لشراكة القطاع العام والخاص. إن الإطار القانوني الملائم لشراكات القطاع العام والخاص، من بين أمور أخرى، ربما يتناول بشكل مناسب السمات الخاصة المتعلقة بهذا النمط من أساليب الشراء، ليوفر كذلك مجموعة موحدة من الأحكام التي يمكن أن تخفف مخاطر النزاعات المتعلقة بالتعاقد وإعادة التفاوض. كما سيتم النظر في حلول التمويل الإسلامي لتأثيراتها الإيجابية المحتملة للتخفيف من مخاطر الاقتصاد الكلي والائتمان المالي. وبالنسبة لاعتماد التمويل الإسلامي في البلدان التي لا يستخدم فيها بالفعل، يقترح تقرير بحث الكومسيك تنفيذ بعض الخطوات الأساسية مثل تعديل التشريعات والإطار التنظيمي للنظام المصرفي والتمويلي، والقيام بحملات توعية حول التمويل الإسلامي على المستوى المؤسسي، وتنظيم برامج تدريبية مخصصة لتحسين كفاءات الموارد البشرية ومهاراتها وغير ذلك.

التوصية الثانية المتعلقة بالسياسات: إسناد مسؤوليات واضحة لإدارة شركات القطاع العام والخاص على مدار دورة حياتها وإنشاء / تعزيز وحدة / إدارة داخل الحكومة لتحقيق هذه الهدف.

الأساس المنطقي:

سيتم تحديد وحدة / إدارة داخل الحكومة أو السلطة المسؤولة عن الرقابة والإشراف على ميزانية الدولة لتتولى مسؤولية الإدارة المناسبة للالتزامات المحاسبية المستمدة من إشراك القطاع العام في شركات القطاع العام والخاص. واستنادا إلى عدد شركات القطاع العام والخاص المنفذة أو المتوقع تنفيذها في إحدى الدول والإطار المؤسسي القائم الخاص بالترويج للاستثمار الأجنبي والمشتريات العامة، يمكن كذلك إقامة وحدات شركات القطاع العام والخاص لتشارك على الأقل في تعريف سياسة شراكة القطاع العام والخاص وتنفيذ شركات القطاع العام والخاص وتحديدتها والتخطيط والترويج لها وتقييمها. كما يمكن تشكيل وحدات / إدارات إضافية لشركات القطاع العام والخاص، حسب الاقتضاء، داخل الوزارات المشاركة في تخطيط مشاريع النقل التي تنفذها شركات القطاع العام والخاص وتطويرها والإشراف عليها، وكذلك داخل أجهزة الرقابة القائمة. سيتم النظر أيضا في اللوائح والأطر المؤسسية اللازمة لضمان المستوى الأمثل من المنافسة في السوق؛ إذ إن وجود عدد صغير من المشغلين الذين يهيمنون على السوق قد يقلل من الكفاءة طويلة الأجل عند تقديم خدمات النقل، وذلك عن طريق مراعاة الأولويات الوطنية ومواصفات القطاع.

التوصية الثالثة المتعلقة بالسياسات: دعم استخدام الأدوات التقنية المناسبة والتحليلات وما إلى ذلك، وتطوير كفاءات وقاعدة بيانات قوية لتقليل المخاطر في أثناء تنفيذ مشاريع شراكة القطاع العام والخاص.

الأساس المنطقي:

يفضّل أن يعدّ القطاع العام دراسات الجدوى التمهيدية والجدوى بعد تحديد مبادرات شراكة القطاع العام والخاص كجزء من خطط النقل الوطنية والخاصة بقطاعات محددة. ينبغي للقطاع العام إجراء تحليل متعمق في هذه المرحلة باستخدام

برامج ونماذج مخصصة لهذا الغرض. كما يجب تجنب مخاطر القبول العام التي تؤدي في النهاية إلى مخاطر الاستدامة المالية. وتعتبر طريق أقل قيمة حالية للعائدات (LPVR) أو طريقة المشاركة في الأرباح / المشروع المشترك أو مسؤولية التنفيذ المشتركة من بين بعض الأدوات المخصصة لتخفيف مخاطر الاستدامة المالية.

وربما يُستعان باستشاريين أو مهندسين مستقلين للقيام بالرعاية الضرورية وإجراءات تدقيق دراسات الجدوى والوثائق جيدة التصميم فنياً وتنفيذ المشاريع والإشراف عليها. كما أنه من أجل تخفيف المخاطر المالية تحتاج الجهات المسؤولة عن ميزانية الدولة إلى تقدير ومراقبة تأثير الالتزامات المحتملة المرتبطة بشراكة القطاع العام والخاص والمخاطر المالية على الميزانية. ويمكن تنفيذ هذا الأمر على أساس كل مشروع على حدة، على أن تُعدّ تقارير جميع الالتزامات المالية المباشرة والالتزامات المحتملة بصفة دورية وفقاً لعدد شركات القطاع العام والخاص.

التوصية الرابعة المتعلقة بالسياسات: تطوير / تحسين المبادئ التوجيهية لإدارة المخاطر وقوائم المراجعة لتحسين عملية تنفيذ مشاريع شركات القطاع العام والخاص

الأساس المنطقي:

ينبغي النظر في المبادئ التوجيهية وقوائم المراجعة الخاصة بإدارة المخاطر لاعتمادها حيث لا توجد بالفعل في سبيل التحسين الشامل لأساليب إدارة المخاطر بخصوص جميع أنواع المخاطر. يجب أن تكون هذه الدولة إن لم تكن خاصة بالنقل / الأسلوب لتعكس السمات في السياسة والسياقات المؤسسية والتنظيمية. يفضل أن تكون المبادئ التوجيهية مناسبة لمبادرات شركات القطاع العام والخاص ولا تنطبق بشكل عام على استثمارات البنية التحتية، ذلك أن شركات القطاع العام والخاص معقدة بشكل أكبر من المشاريع التي تم تطويرها وتنفيذها وفقاً لنماذج المشتريات العامة التقليدية. وبالإضافة إلى تحديد المخاطر الأساسية التي تنطبق على شركات القطاع العام والخاص على مدار المراحل المختلفة من دورة حياة المشروع، ينبغي تحديد الكيانات المسؤولة عن تقييمها ورصدها وعلاجها عند الاقتضاء. واعتبارات من

أنشطة الإشراف والمراقبة، يجب كذلك تحديد جدولة / تكرار مهام إعداد التقارير. ويفضَّل اعتماد قوالب قياسية لجمع المعلومات المتعلقة بالمشروع.

أدوات فهم المشورة السياسية:

مجموعة عمل النقل والاتصالات في الكومسيك: يمكن لمجموعة العمل، في اجتماعاتها المقبلة، أن تشرح مجالات السياسات المذكورة أعلاه بطريقة أكثر تفصيلاً.

تمويل مشاريع الكومسيك: يدعو مكتب تنسيق الكومسيك لإنجاز المشاريع كل عام في إطار تمويل مشاريع الكومسيك. وتستطيع الدول الأعضاء المشاركة في مجموعات العمل لتقديم مشاريع تعاون متعددة الأطراف تموّل من خلال المنح المقدمة من مكتب تنسيق الكومسيك من خلال تمويل مشاريع الكومسيك. وأما بالنسبة لمجالات السياسات المذكورة أعلاه، يمكن للدول الأعضاء الاستفادة من تمويل مشاريع الكومسيك ويمكن لمكتب تنسيق الكومسيك تمويل المشاريع الناجحة في هذا المجال. وقد تشمل هذه المشاريع تنظيم حلقات دراسية وبرامج تدريبية وزيارات دراسية وتبادل الخبراء وورش العمل وإعداد الدراسات التحليلية وتقييم الاحتياجات والمواد / الوثائق التدريبية.